

## كالبنيان لسعي ووعي



# وميض الرئيس



بقلم :

**أ.د. فهد بن سليمان الشايع**

عميد كلية التربية بجامعة الملك سعود  
رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية  
للعلوم التربوية والنفسية

“

التعليم في ظل

جائحة كورونا :

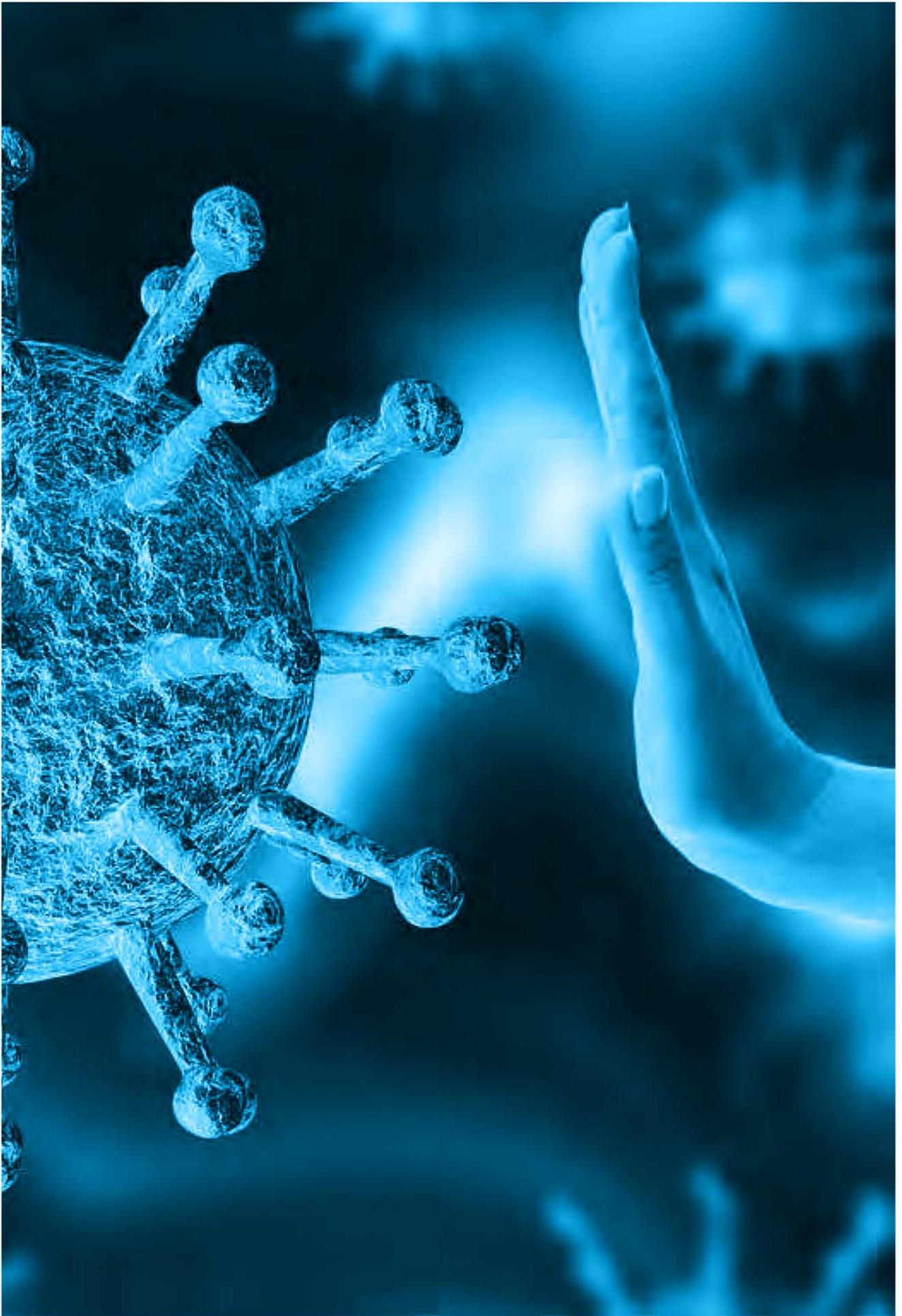
مشاهدات ودروس مستفادة

أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020م الموافق 16 رجب 1441هـ، بأن انتشار فيروس كورونا المستجد أصبح "جائحة عالمية"، ويعد هذا الإعلان تحولاً لافتاً على صعيد التعليم عالمياً، حيث نتج عن ذلك تعليق الدراسة حضورياً في غالبية المدارس والجامعات في العالم، ولأول مرة في التاريخ الحديث بهذا التوسع، وعمت الدول على بدائل للتعلم عن بعد ووفق إمكانياتها، وكانت وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي تفاعلت مع هذه الجائحة العالمية؛ إذ بادرت بالإعلان عن تعليق الدراسة في جميع مدارس ومؤسسات التعليم العام والجامعي والتقني والمهني، الحكومية والخاصة، وذلك قبل إعلان منظمة الصحة العالمية بيومين، فقد عاقت المملكة العربية السعودية الدراسة ابتداءً من 9 مارس 2020م الموافق 14 رجب 1441هـ مع تفعيل الفصول الافتراضية والتعلم عن بعد خلال فترة التعليق .

وبينت هذه الجائحة العالمية مقدرات الأنظمة التعليمية في مجال التعلم عن بعد سواء من حيث الإمكانيات المادية مثل شبكات الإنترنت وخدماتها، وتوافر المنصات التعليمية والتجهيزات لدى أعضاء الهيئة التعليمية والطلاب، أو من حيث بدائل التعلم والتعليم بتوافر المواد التعليمية، وقدرة الهيئة التعليمية على تصميم وإدارة التعلم عن بعد، وقدرة الطلبة على التعلم الذاتي وممارسة التعلم عن بعد، وقدرة القيادة التعليمية على إدارة الأزمنة وقيادة ممارسات التعلم والتعليم المثلى عن بعد ووفق المقومات الممكنة، كما كشفت هذه الجائحة وعي مؤسسات المجتمع المختلفة لدورها بتقديم الخدمات والدعم والمساندة بهذا الخصوص .

## وعند التأمل بالمشهد التعليمي المحلي سواءً على مستوى التعليم العام أو الجامعي، يمكن استخلاص المشاهدات الآتية :

- أظهرت البنية التحتية الوطنية في مجال شبكات الإنترنت وخدماتها تميزاً واضحاً إذا ما قورنت بنظيراتها عالمياً، حسب ما أظهرته عدة تقارير عن الأزمة الحالية ووفق حجم التحديات التي واجهت الدول بهذا الشأن، كما برزت عدد من برامج التكافل الاجتماعي التي قدمتها بعض الجهات الحكومية والأهلية في دعم الأسر غير المقتدرة على تأمين إمكانات التعلم عن بعد لأبنائها، من حيث الأجهزة والمتطلبات الأخرى .
- على مستوى التعليم العام، أظهرت الوزارة استثماراً جيداً في مجال منصات التعلم عن بعد، مثل: قنوات عين التعليمية، ومنظومة التعليم الموحدة وما حوته من حلول وبدائل متنوعة للمعلم والطالب بتعليم وتعلم متزامن وغير متزامن، وتلك منحت خيارات جيدة للطلبة وأسرههم في مواصلة رحلة التعلم عن بعد، كما كان للمبادرات المؤسسية والفردية الأخرى إسهامات مضيئة سواء ما كان منها متوافراً من قبل الأزمة الحالية وبرزت الحاجة إليها مؤخراً، أم المبادرات التي ولدت في رحم هذه المحنة .
- على مستوى التعليم الجامعي، واجهت أنظمة التعلم المعتمدة في الجامعات تحدياً كبيراً؛ نظراً لتوحيد تلك الأنظمة في نظام واحد، إذ واجه النظام ضغطاً كبيراً من المستخدمين أدى إلى ظهور تحديات كبيرة واجهت الجامعات في بداية الأزمة، مما تتطلب من الجامعات مزيداً من المرونة وتوفير البدائل لأعضاء هيئة التدريس فيها ولطلابها، وكان لخبرات الجامعات ولقدرات أعضاء هيئة التدريس دور بارز في معالجة هذا الأمر من حيث توفير البدائل المختلفة لاستمرار رحلة التعلم للطلبة .
- على مستوى القيادة التعليمية، أظهرت القيادة التعليمية قدرة متميزة في إدارة الأزمة من بدايتها، سواء على مستوى الإدارة العليا في جهاز الوزارة أو الجامعات، أو على مستوى القيادات المتوسطة والدنيا، وظهر هذا في بيانات الوزارة والجامعات المختلفة، سواء بما يتعلق بإدارة العملية التعليمية أو القرارات المصاحبة المتعلقة بتعليق الدراسة أو الحضور لمقرات العمل أو بدائل التعامل مع أنظمة التعلم والتقويم المختلفة .



- على مستوى المبادرات المؤسسية، أظهرت هذه الأزمة فرصاً لم تكن مستثمرة استثماراً جيداً من الميدان التعليمي، وبينت المؤشرات الأولية نجاحها، مثل: المناقشات للرسائل العلمية عن بعد والتي نفذت باقتدار في عدد من الجامعات السعودية وأظهرت تفاعلاً جيداً لحضورها، وصارت منبراً للتعليم والتعلم ونقل الخبرات بين الجامعات، وهذا بلا شك سيؤدي إلى الاهتمام بها اهتماماً أكبر من لدن أعضاء لجان المناقشة وطلاب الدراسات العليا، وسيحقق جزءاً من أهداف هذه المناقشات العلمية في نشر العلم .
- على مستوى التطور المهني وخدمة المجتمع، اتجهت بعض الجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة لخدمة المجتمع بتقديم برامج توعية وبرامج تطور مهنية مختلفة ولوحظ الإقبال العالي عليها، فعلى سبيل المثال: مبادرة المركز التربوي للتطوير والتنمية المهنية بكلية التربية بجامعة الملك سعود، التي انطلقت من بداية الأزمة وشهدت تفاعلاً كبيراً مع تلك البرامج، وأصبحت سعة القاعة المخصصة لـ (1000 مشارك) تمتلئ بالحضور من بداية البرنامج، والمتتبع كذلك للبرامج الأخرى المقدمة من الجامعات ومراكز التطوير المهني والتدريب في التعليم العام يلاحظ اكتمال معظم المقاعد المخصصة في تلك البرامج، بل إن البعض منها لم تستطع استيعاب جميع الراغبين بحضور تلك البرامج .
- وبعبارة موجزة، أظهرت هذا الأزمة تفاعلاً إيجابياً من نظام التعليم السعودي بمختلف مستوياته، ونجاحه في قيادة رحلة التعلم والتعليم وَفُقَ أفضل الممارسات الممكنة إذا ما قورن بمثيله في الدول الأخرى، ولا شك أن كُماً كهذا يتطلب مزيداً من البحث العلمي والتقصي المنهجي

وفي ظل تلك المشاهدات الأولية، يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات والتأملات التي يمكن أن تساعد في تحسين قيادة منظومة التعليم خلال هذه الأزمة وبعد انجلائها بإذن الله تعالى، ويمكن تحديد أبرز تلك الدروس المستفادة بالآتي :

- ضرورة العناية بتمكن الطلبة بمختلف مستوياتهم من مهارات المستقبل، وخاصة مهارات التعلم الذاتي مع العناية بدافعية التعلم لدى الطلبة بشكل عام، فهذان الأمران يعدان عنصرين أساسيين بينت الأزمة الحالية ضرورة العناية بهما .
- أهمية المعتقدات والاتجاهات الإيجابية نحو المهنة وأنها تعد أساساً مهماً في نجاح أي عمل مؤسسي، وتؤكد هذا الأمر بجلاء في ظل هذه الجائحة العالمية، فنجاح الخطط البديلة تتطلب تفاعلاً إيجابياً من المعلمين وجميع الممارسين التربويين وأعضاء هيئة التدريس وجميع الداعمين من القيادات التربوية، لذا يتأكد العناية بهذا الأمر واعتباره مركزاً أساسياً لأي تطوير للتعليم .
- أهمية العناية بالتعلم عن بعد بوصفه وسيلة داعمة للتعلم في مختلف المستويات، وعطفاً على ذلك لا يمكن أن يعد هذا النوع من التعليم بديلاً مكملاً عن التعليم التقليدي، كما أن نجاح التعلم عن بعد يتطلب مهارات وإمكانات عالية على مستوى المنظومة التعليمية كافة، وعلى مستوى مهارات المعلم التقنية وقدرته على تصميم التعلم عن بعد وإدارته والقدرة على توظيف البعد الاجتماعي فيه، كما ينبغي الإيمان بأن الحلول الطارئة التي عولج تعليق الدراسة بها لا تمثل بمجملها تعالماً عن بعد محققاً لمواصفات التصميم والتنفيذ المثلى؛ لما يتطلبه ذلك من خطوات علمية متسلسلة لتحقيق التصميم التعليمي الجيد، كما يتطلب عدداً من المقومات لتنفيذه .
- تقويم التطوير المهني والمبادرات المجتمعية التي قدمتها المؤسسات التعليمية المختلفة وشهدت إقبالاً واسعاً عليه، ومحاولة تقصي أثرها واستمرارها بعد زوال هذه الجائحة بإذن الله تعالى .

وأخيراً، أؤكد أهمية هذه الفترة بوصفها مرحلة مهمة للمؤسسات والمراكز البحثية والباحثين في تقصي عدد من الظواهر والمشكلات البحثية التي أفرزتها هذه الجائحة العالمية، وأشار إلى بعض منها في ثنايا هذا المقال، فالنجاح في إدارة التعامل مع مثل هذه الأزمات يتطلب الاستفادة منها واستثمارها لتطوير وتحسين الأداء بمختلف المجالات . إن تحقيق هذا المطلوب يتطلب بعداً مؤسسياً وطنياً بالتصدي له بالبحث والدراسة بشكل منهجي ورؤية شاملة، وهو إلى ذلك أيضاً يتطلب بعداً آخر يقع على عاتق الباحثين بمختلف المؤسسات التعليمية وغيرها ومن مختلف التخصصات من أجل المساهمة بالبحث والتطوير، فنحن نعيش في مرحلة خصبة للباحثين في تقصي المشكلة وتطبيق أدوات بحثية متنوعة، وبتتبع المراحل والممارسات وغيرها . فمن رحم المحن تأتي المنح، والنجاح يتطلب استغلال الفرص واستثمارها استثماراً أفضل، وتحفيز المنظومة التعليمية تحفيزاً كاملاً في أداء دورها خلال الأزمة، والأهم من ذلك استخلاص الدروس المستفادة منها، ونسأل الله لوطننا دوام الرقي والتقدم، ولتعليمنا مزيداً من التميز والإبداع، والله ولي التوفيق .

“